المشروع ، في نظر الاسرائيليين ، نتيجة طبيعية للمشاريع التي تقدم بها الصهيونيسون الاوائل الذين توقعوا بأن ديمومة الدولة اليهودية في فلسطين يعتمد في نهاية المطاف على امكانية اجتذاب المياه الشمالية ، من الاقطار المجاورة ، باتجاه الجنوب الى فلسطين .

أظهرت المشاريع التي تقدمت بها الدول الاربع المجاورة للنهر ، خلال زيارة السيد جونستون الثانية للشرق الاوسط في عام ١٩٥٤ ، بأن كل واحدة من هذه الدول اعترفت بالحقوق الشرعية للدول الاخرى في المشاركة في استغلال مياه الاردن . لقد حاول السيد جونستون التوصل الى تسوية ما فيما بين مشروعه والمشاريع العربية ومشروع كوتون غير القابلة للتوفيق ، فألغى أكبر المراحل التوسعية في مشروع كوتون ، وهي التي تتعلق بنهر الليطاني ، على اعتبار أن هذا النهر لبناني مئة بالمئة ، ولذا فلا يجوز ادخاله في مشروع دولي . ونبذ المشاريع الاسرائيلية الخاصة بتحويل المياه الى السهل الساحلي والنقب على أساس ان مياه نهر الاردن يجب ان تتوفر ، قبل اي شيء آخر ، لسد حاجات الاراضي الواقعة في حوض الاردن ، آخذا بعين الاعتبار ، في نفس الوقت ، الاعتراضات العربية ضد تخزين المياه في بحيرة طبريا .

بات واضحا اثناء المفاوضات ان نقاط الخلاف تركزت اكثر ما تركزت على حصة المياه التي ستنالها كل دولة ودرجة الرقابة الدولية التي يجب ان تفرض على اي مشروع عربي — اسرائيلي مشترك خاصة بما يتعلق بالرقابة على المياه المخزونة تحت السيطرة الاسرائيلية .

تركزت جهود السفير جونستون ، طوال المرحلة الباقية من مهمته ، على ايجاد بعض الاسس المشتركة من التفاهم ، وقد نجح بالفعل في نهاية حزيران سنة ١٩٥٤ في التوصل الى بعض الاتفاقات العامة مع المندوبين العرب بصدد المواضيع التالية :

١ — الحاجة الى تنمية اراضي حوض نهر الاردن ووضع مشروع رئيسي لوادي الاردن .

٢ — الحاجة الى رفع مستويات المعيشة للاقطار المعنية وللاجئين العرب من دون المساس بحقوق الاخرين .

٣ — توزيع المياه الى بلدان النهر على أساس امكانية الاستفادة من استخدامها في حوض الاردن .

٤ — الاخذ بمبدأ تخزين المياه على نهر اليرموك بالاضافة الى بحيرة طبريا .

٥ — واخيرا ، الرقابة الدولية على السحوبات المائية(٣٢) .

استند موقف اسرائيل في ذلك الوقت الى مبدأ يقضي بأن توزع المياه الى حيث يمكن استخدامها وليس على اساس ما اسمته « بالرشوة السياسية » . ان ادعاءات الكفاية والمنفعة هيمنت على النقد الحكومي الاسرائيلي لمشروع جونستون واعتبروا المشروع غير قابل للتبرير من الناحية الفنية . وعارضت اسرائيل اقتراح رقابة هيئة الامم المتحدة على السحوبات المائية كما انها لم تستسغ احتمال تدخل هيئة دولية في المشروع . على انها ، بالرغم من ذلك ، أيدت اسلوب العمل الاقليمي بشرط ان يكفل هذا الاسلوب حقوقها المائية ويسهل اعادة توطين اللاجئين العرب بصفة دائمة .

مشروع بيكر/هارزا : على الرغم من ان مسألة الرقابة الدولية بقيت بدون حل خلال زيارة جونستون الثانية الا ان بعض المكاسب قد تحقق بالنسبة لتوزيع المياه ، خصوصا عندما اظهر مشروع بيكر/هارزا أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في الاردن تزيد